

Distr.: General
15 October 2018
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

تقرير الأمين العام نصف السنوي الثامن والعشرون

١ - هذا التقرير هو تقرير الأمين العام نصف السنوي الثامن والعشرون المقدم عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويتضمن التقرير استعراضا وتقييما لتنفيذ القرار منذ صدور تقريري السابق عن الموضوع في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨ (S/2018/480)، ويتناول التطورات المستجدة حتى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

أولا - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٢- منذ اعتماد مجلس الأمن قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أُحرز تقدم محدود في تنفيذه ولم يُنفذ بعد عدد من أحكامه، بما في ذلك ما يتعلق منها بوجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وأنشطتها.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

٣ - سعى مجلس الأمن، باتخاذه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، إلى تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاق الطائف المبرم في عام ١٩٨٩ الذي التزمت به جميع الأطراف السياسية في لبنان. وظل تحقيق ذلك الهدف هو الأولوية التي أتوخاها فيما أبذله من جهود.

٤ - وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في لبنان في ٦ أيار/مايو ٢٠١٨، أعاد البرلمان الجديد، في دورته الأولى المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، انتخاب نبيه بري، من حركة أمل، رئيسا للبرلمان للمرة السادسة بحصوله على ٩٨ صوتا من أصل ١٢٨. وفي اليوم نفسه، انتخب البرلمان إيلي فرزلي، المتحالف مع التيار الوطني الحر، نائبا لرئيس البرلمان بحصوله على ٨١ صوتا. وحل السيد فرزلي محل فريد مكاري من تيار المستقبل، الذي كان يشغل منصب نائب الرئيس منذ عام ٢٠٠٥.





٥ - وعُيِّن سعد الحريري رئيسا مكلفا للوزراء في ٢٤ أيار/مايو عقب مشاورات بين رئيس لبنان، ميشال عون، وأعضاء البرلمان، أعرب خلالها ١١١ منهم عن تأييدهم لأن يصبح السيد الحريري رئيس الوزراء. وفي خطاب ألقاه في ذلك اليوم، أعلن رئيس الوزراء المكلف أن جميع الكتل البرلمانية الكبيرة قد اتفقت على ضرورة ''تشكيل حكومة وفاق وطني في أسرع وقت ممكن''، وأضاف أن الحكومة الجديدة مطالبة بمواصلة تحقيق الاستقرار السياسي، وتعزيز مؤسسات الدولة، وتقوية الاقتصاد. وذكر كذلك أن الحكومة يتوقع منها أن تُعزِّز الالتزام بسياسة النأي بالنفس وإقامة علاقات أفضل مع الأشقاء العرب.

٦ - ومنذ ذلك الحين، أجرى رئيس الوزراء المكلف مشاورات برلمانية ترمي إلى تشكيل الحكومة، وهي لا تزال جارية حتى وقت إعداد هذا التقرير. ويبدو أن التحديات المحيطة بتشكيل الحكومة تتعلق بعدم الاتفاق بين القوى السياسية على تخصيص وتوزيع الحقائب الوزارية الرئيسية.

٧ - وقد أعاد القادة اللبنانيون علنا تأكيد التزامهم بسياسة النأي بالنفس. ومؤخرا جدا، قال رئيس الوزراء المكلف، في مقابلة تلفزيونية في ٣١ آب/أغسطس، ما يلي: ''نحتاج لأن يبقى لبنان في موقع غير منحاز، ومن هنا جئنا بسياسة النأي بالنفس''. وذكر في مؤتمر صحفي مع مستشارة ألمانيا، أنجيلا ميركل، عُقد في ٢٢ حزيران/يونيه، أن الحكومة المقبلة ستواصل الالتزام بسياسة النأي بالنفس. كما أعاد رئيس لبنان تأكيد التزام البلد بسياسة النأي بالنفس، وكان ذلك، مؤخرا جدا، في ٢١ أيلول/سبتمبر، حيث ذُكر أنه قال في مقابلة إن: ''لبنان يرفض التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، ونحن نعتمد سياسة النأي بالنفس تجاه النزاعات التي تهز المنطقة، وتحديدا النزاع في سوريا''. ولاحظ أن تدخل حزب الله في الجمهورية العربية السورية قد تعرض لإدانة البعض، فقيل إنه ذكر أن حزب الله ''يدافع عن الأراضي'' ضد الهجمات الإرهابية.

٨ - وذكر الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، في خطاب ألقاه في ١٩ أيلول/سبتمبر عشية عاشوراء: ''تعالوا لا ننأى بأنفسنا لأن ما يجري بالمنطقة يرسم مصير لبنان والمنطقة''. وأضاف أنهم متفقون على ضرورة أن تنأى الحكومة بنفسها، ولكن القوى السياسية لا تنأى بنفسها.

٩ - وبلغ عدد اللاجئين المسجلين الوافدين من الجمهورية العربية السورية الذين يستضيفهم لبنان ما مجموعه ٠٠٢ ٩٧٦ حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨. واستمرت عودة اللاجئين السوريين أفرادا وفي مجموعات صغيرة، حيث تيسرها في معظم الحالات المديرية العامة للأمن العام في لبنان. وتتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مع أنها لا تشارك في تنظيم عمليات العودة هذه، التنسيق مع المديرية العامة بدعم اللاجئين العائدين في الحصول على الوثائق المدنية وشهادات التعليم، ومعالجة المسائل الأخرى البالغة الأهمية بشأن إعادة استقرارهم في الجمهورية العربية السورية، ومن خلال حضورها في كل نقطة من نقاط المغادرة.

١٠ - وشجع مجلس الأمن حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة، في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، على الاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة لبنان لترسيم حدودهما المشتركة. ويظل تحقيق ذلك أمرا بالغ الأهمية من أجل إتاحة المراقبة والإدارة السليمتين للحدود، بما يشمله ذلك من تنقل الأشخاص والعمليات المحتملة لنقل الأسلحة.

١١ - كما لا يزال ترسيم حدود لبنان وتعليمها من العناصر الأساسية اللازمة لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ورغم أن ترسيم الحدود مسألة ثنائية، فإن إحراز التقدم بشأن هذه المسألة يبقى التزاما منوطا بلبنان والجمهورية العربية السورية وفقا للقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

١٢ - وكما ورد في تقريري المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2018/703)، فقد واصل الجيش اللبناني نشر أفواج الحدود البرية وتشييد أبراج مراقبة على طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية. وفي ٢٩ أيار/مايو، افتتح مركز التدريب المركزي لأمن الحدود في قاعدة رياق الجوية، في سهل البقاع، في إطار مشروع المساعدة التقنية المعنون ”تطوير القدرة للإدارة المتكاملة للحدود في لبنان“، الذي يموله الاتحاد الأوروبي. ولم ترد أي تقارير عن وقوع حوادث عبر الحدود على الحدود الشرقية والشمالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه استمر ورود تقارير غير مؤكدة عن التهريب.

١٣ - واستمرت إسرائيل في احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق، انتهاكا لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٤ - ولم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. وفضلا عن ذلك، لم تقدم لا الجمهورية العربية ولا إسرائيل ردا بشأن التعريف المؤقت للمنطقة الوارد في تقريري المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، (S/2007/641).

١٥ - وواصلت الطائرات المسيرة من دون طيار والطائرات الثابتة الجناحين، بما فيها المقاتلات النفاثة التابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية، التحليق فوق لبنان بصفة يومية تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهتين إليّ وإلى رئيسة مجلس الأمن (A/72/887-S/2018/517)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة أنه ”بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨، خرقت الأجواء اللبنانية طائرة حربية إسرائيلية وحلقت فوق مدينة بيروت. وقد قامت الحكومة الإسرائيلية بالتباهي بهذا الخرق من خلال استعراض صور للمقاتلة بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨ في مؤتمر قادة السلاح الجوي الذي عقد في إسرائيل“. وأعربت المممثلة الدائمة عن إدانة لبنان للانتهاك، ودعت مجلس الأمن إلى ”إدانة هذا العمل العدواني“ وإلى ”اتخاذ كافة التدابير اللازمة لردع إسرائيل عن الاستمرار في خروقاتها الخطيرة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية“.

١٦ - وعقدت المحكمة الخاصة للبنان جلسات مرافعات ختامية في قضية المدعي العام ضد عياش وآخرين، في الفترة بين ١١ و ٢١ أيلول/سبتمبر. وفي ظل هذه الخلفية، حذّر الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، في خطاب ألقاه في ٢٦ آب/أغسطس، ما أسماها بأنها قوى سياسية تراهن على الحكم الصادر عن المحكمة من ”أن تلعب بالنار“. وردا على ذلك، وفي نهاية اجتماع لكتلة المستقبل البرلمانية عُقد في ٢٨ آب/أغسطس، برئاسة رئيس الوزراء المكلف، أصدرت الكتلة بيانا ذكرت فيه أن الكتلة ترى أن تحقيق العدالة في اغتيال رفيق الحريري مسألة ”لا تخضع لأي تلويح بالوعيد والتهديد“. وقال رئيس الوزراء المكلف، بعد حضوره افتتاح جلسات الاستماع النهائية في لاهاي في ١١ أيلول/سبتمبر، إن ”رفيق الحريري لم يكن يوما رجلا يسعى للثأر، بل كان رجل عدالة ونحن على خطاه سائرون“، مشددا على استقرار لبنان وأمنه، وتعهد بالتعامل مع الحكم الصادر عن محاكمة ”من موقعه كمسؤول بمسؤولية كاملة لحماية البلد واللبنانيين“.

باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

١٧ - واصلت حكومة لبنان جهودها الرامية إلى بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وظل الجيش اللبناني في طليعة تلك الجهود. لكن تلك المساعي لا تزال تعترضها التحديات.

١٨ - فلا يزال الجيش اللبناني وقوات الأمن الأخرى تواجه أخطارا تهدد أمن البلد. وفي ٢٢ أيار/مايو، وقعت اشتباكات مسلحة بين الجيش اللبناني ومجموعة من الأفراد المطلوبين في مدينة طرابلس الواقعة في الشمال، أودت بحياة أحد الجنود وإصابة ثمانية آخرين بجراح.

١٩ - وقد شكّل انعدام الأمن في منطقة بعلبك - الهرمل، نتيجة لأسباب تشمل حيازة الأفراد لأسلحة غير مأذون بها، تحديا متجددا لممارسة سلطة الدولة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ودفع بالجيش اللبناني إلى تكثيف عملياته في منطقة وادي البقاع. وفي ٣١ أيار/مايو، واستجابة لطلب من وزير الداخلية المؤقت، نهاد مشنوق، أفادت تقارير بأن رئيس لبنان قد تعهد ”بأن اجتماعات مكثفة ستعقد مع القيادات السياسية والأمنية لوضع حد للفوضى المنتشرة في منطقة بعلبك - الهرمل، في أسرع وقت ممكن“. وكما ورد في تقريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2018/703) فقد قُتل شخصان وأصيب خمسة بجراح في منازعة أسرية في بعلبك. وردا على ذلك، أفادت التقارير بأن الجيش اللبناني شرع، في ٢١ حزيران/يونيه، في تسيير دوريات في مدينة بعلبك وإنشاء نقاط تفتيش متنقلة في جميع أنحاء المدينة بمنطقة رأس العين، وأُلقي القبض على أحد المشتبه فيهم. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، تعهد الرئيس بأن الإجراءات الأمنية ”سيواكبها عمل إنمائي متكامل يتناغم وحاجات المنطقة الاقتصادية والحياتية“. وأضاف أن المجلس الأعلى للدفاع قد اعتمد، خلال دورته السابقة، سلسلة من التدابير المتتالية التي يجري تنفيذها. وفي ١٩ تموز/يوليه، افتتح مركزان تابعان للمديرية العامة للأمن العام في سهل البقاع. وفي تلك المناسبة، أُفيد بأن المدير العام للمديرية، اللواء عباس إبراهيم، قد أعرب عن ثقته في نجاح الخطة الأمنية للمنطقة.

٢٠ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، أفادت التقارير عن مقتل ثمانية أشخاص، بمن فيهم تاجر مخدرات محلي، اسمه علي زيد إسماعيل، وأصيب ستة بجراح في غارات شنها الجيش اللبناني في منطقة الحمودية بسهل البقاع، حيث ألقي القبض على عدة مواطنين لبنانيين وسوريين بتهم حيازة مخدرات وأسلحة. وكانت هناك مذكرة توقيف منذ أمد طويل ضد علي زيد إسماعيل. وكانت العملية جزءا من خطة أمنية جديدة، وهي في المقام الأول خطة لمكافحة المخدرات، قام الجيش اللبناني بإنفاذها في بعلبك - الهرمل. وخلال غارة جرت في الهرمل بحثا عن أشخاص مطلوبين في ٢٥ أيلول/سبتمبر، قُتل جندي من الجيش اللبناني وأصيب عدة أشخاص آخرين بجراح.

٢١ - كما واصل الجيش اللبناني إلقاء القبض على أفراد يُزعم ارتباطهم بجماعات متطرفة أو دعمها. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، اعتقلت قوات الأمن الداخلي شخصين قيل إنهما كانا يخططان لشن هجمات إرهابية في ضواحي بيروت الجنوبية، فضلا عن التخطيط لقتل أفراد من الجيش اللبناني.

جيم – حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢٢ – دعا مجلس الأمن في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وهذا حكم رئيسي في القرار لا يزال يتعيّن تنفيذه. ويجسِّد هذا الحكم ويؤكد من جديد قراراً التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف.

٢٣ – ولا تزال الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية داخل البلد تعمل خارج نطاق مراقبة الحكومة، في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومع أن عدة جماعات تنتمي إلى مختلف مكونات الطيف السياسي في لبنان تملك أسلحة خارج نطاق سيطرة الحكومة، فإن حزب الله هو أشد الميليشيات تسلحا في البلد. وفي دولة ديمقراطية، يظل احتفاظ حزبٍ سياسي بمليشيات لا تخضع للمساءلة أمام المؤسسات الديمقراطية الحكومية للدولة، ولكنها قادرة على جرّ تلك الدولة إلى الحرب، أمراً يشكل خللا جوهريا. والاحتفاظُ بالسلاح، الذي يعترف به حزب الله نفسه وجماعات أخرى، وتعزيزُ حزب الله لترساناته حسب المزاعم، يطرحان تحدياً خطيراً لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وقد ادّعى الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله للمرة الأولى، في خطاب ألقاه في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أن ”المقاومة باتت تملك من الصواريخ الدقيقة وغيرها إذا ما فرضت إسرائيل حربا على لبنان ستواجه مصيرا وواقعا لم تتوقعهما في يوم من الأيام“. وإضافةً إلى ذلك، يظل عدد من الجماعات المسلحة الفلسطينية ناشطاً في البلد داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وخارجها.

٢٤ – ولم يُحرز أي تقدم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على نحو ما دعي إليه في اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). فمنذ اتخاذ ذلك القرار، لم تُتخذ خطوات محددة لمعالجة هذه المسألة الحيوية، التي تمس صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي. وما فتئت عدة أصوات من لبنان تندد باحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية خارج أي إطار قانوني وبتدخله في الجمهورية العربية السورية وتَعتبرُ هاتين المسألتين عاملين يزعزعان الاستقرار في البلد ويقوضان الديمقراطية. ويرى الكثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمنياً بإمكانية استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

٢٥ – ولا تزال مشاركة حزب الله وجماعات لبنانية أخرى في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية تشكل خرقاً لسياسة النأي بالنفس ولمبادئ إعلان بعبدا. وكما ورد في تقريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2018/703)، فقد قال رئيس البرلمان، نبيه بري، في ٦ حزيران/يونيه، إن حزب الله لن ينسحب إلا بعد ”تحرير سوريا وتوحيد أراضيها“. وصرح الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، في خطاب ألقاه في ٨ حزيران/يونيه، بأن حزب الله موجود في الجمهورية العربية السورية بناء على طلب من القيادة السورية، وأنه لن ينسحب إلا بناء على طلب حكومة الجمهورية العربية السورية، وهي نقطة كررها في خطابه الذي ألقاه في ١٩ أيلول/سبتمبر.

٢٦ – وفي ١٩ آب/أغسطس، أفيد بأن الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله قد التقى بوفد من الحوثيين اليمنيين بقيادة المتحدث الرسمي باسم الوفد محمد عبد السلام. وفي رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/595)، أعرب الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، مشيرا إلى ذلك الاجتماع، عن قلقه إزاء جملة أمور منها ”نقل حزب الله للمستشارين والمدربين العسكريين إلى انقلاب الحوثيين“ باعتبار أن ذلك يشكل ”تهديدا إقليميا وعالميا خطيرا“،

وطلب إلى المجلس أن يقوم، عن طريق لجنة مجلس الأمن المنشـــأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وفي إطار ولاية اللجنة، ''بالتحقيق في أنشـــطة حزب الله التي تشـــكل تهديدا خطيرا لليمن، واتخاذ التدابير المناســبة''. وفي مقابلة مع قناة تلفزيونية روســية أُجري في ٢٠ آب/أغســطس عقب اجتماع مع وزير خارجية الاتحاد الروســي، ســيرجي لافروف، صــرح وزير الخارجية في حكومة تصــريف الأعمال، جبران باسـيل، ردا على سـؤال حول الاجتماع المزعوم بين حزب الله والحوثيين، بأنه كوزير للخارجية يجد لزاما عليه أن يعبر عن موقف لبنان الرسمي، ألا وهو النأي بالنفس، مضــيفا أن لبنان لا يؤيد التدخل في شؤون اليمن.

٢٧ - وعلى خلفية هجوم إسـرائيلي أُبلغ عنه ضـد الجمهورية العربية السـورية في ١٧ أيلول/سـبتمبر وما تلاه من إسقاط طائرة روسية بالنيران السورية المضادة للطائرات، مما أسفر عن مقتل ١٥ فردا روسيا، اعترف جيش الدفاع الإسرائيلي في ١٨ أيلول/سبتمبر بأنه ''استهدف [ليلا] مرفقا تابعا للقوات المسلحة الســورية كان على وشـك أن تُنقل منه نظم تصـنيع أسـلحة دقيقة وفتاكة نيابة عن إيران إلى حزب الله في لبنان''.

٢٨ - وأكد رئيس لبنان مجددا، في خطاب ألقاه في ٩ أيار/مايو ٢٠١٨ مهنئا المواطنين اللبنانيين بإجراء الانتخابات البرلمانية، اعتزامه وضـع ''اسـتراتيجية دفاعية تنظم الدفاع عن الوطن وتحفظ سـيادته وسلامة أراضيه'' وأنها ستستكمل تنفيذ اتفاق الطائف. وعقب اجتماع مع مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية، روبرت كارم، في ٢٣ آب/أغســطس، أعاد الرئيس تأكيد ''عزمه الدعوة إلى حوار وطني حول الاســتراتيجية الدفاعية بعدما يتم إنجاز تشـكيل الحكومة الجديدة''. وفي ٢٥ أيلول/ســبتمبر، صــدق البرلمان اللبناني على معاهدة تجارة الأســلحة. وتنظم المعاهدة المتعددة الأطراف التجارة الدولية ونقل الأسلحة التقليدية، مع التركيز على تعزيز مسؤولية الحكومات، بما في ذلك منع النقل غير المشروع للأسلحة في لبنان والتداول غير المشروع للأسلحة خارج سيطرة الدولة.

٢٩ - وظلت الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين الفلســطينيين هادئة نســبيا خلال الفترة المشــمولة بالتقرير، حيث وقع عدد أقل من الاشــتباكات المســلحة مقارنة بفترات الإبلاغ الســابقة. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أعلنت قيادة الجيش اللبناني في بيان لها أنها أزالت البوابات الإلكترونية التي ســبق أن ركبتها عند مداخل مخيمي عين الحلوة والمية ومية للاجئين في ١٠ حزيران/يونيه، مما أثار احتجاجات. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، أفيد عن مقتل تاجر مخدرات مشـتبه به أثناء اشـتباكات متصـلة بالمخدرات وقعت في مخيم عين الحلوة. وفي مخيم المية ومية، عُثر على رجل اعتقلته جماعة أنصــار الله، للاشــتباه به في محاولة اغتيال زعيم الجماعة، مشــنوقا في مقر الجماعة في ٢٢ تموز/يوليه، مما أدى إلى زيادة التوترات. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، تصاعد الوضع في مخيم عين الحلوة بدرجة كبيرة عقب مقتل شخص على يد ابن بلال أبو عرقوب، زعيم إحدى الجماعات المتطرفة. وازدادت حدة التوترات عندما رفض المشتبه به، الذي لجأ إلى جزء يخضع لسيطرة إسلاميين في المخيم، الاستسلام للسلطات الوطنية.

٣٠ - واستمر تسليم بعض الأفراد من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المطلوبين لدى السلطات اللبنانية خلال الفترة المشـمولة بالتقرير. وفي ٣٠ تموز/يوليه، اسـتسـلم لاسـتخبارات الجيش اللبناني أحد أنصـار الشيخ السلفي المتشدد أحمد الأسير، وكان قد فرّ إلى مخيم عين الحلوة بعد اشتباكات بين مؤيدي الشيخ والجيش اللبنـاني في عـام ٢٠١٣، كمـا أبرز ذلـك تقريري المؤرخ ١٦ تشــرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/2013/612). وفي ١٢ أب/أغســطس، ســلمت الفصــائل الفلســطينية في مخيم المية ومية إلى القوات

المسلحة اللبنانية عدة أشخاص من سكان المخيم قيل إنهم كانوا مطلوبين لضلوعهم في اشتباكات مسلحة في المخيم. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، ذكر الجيش اللبناني أنه ألقى القبض على شخص في مخيم عين الحلوة ”لارتباطه بتنظيم كتائب عبد الله عزام الإرهابي، ولعلاقته بالانتحاريين اللذين استهدفا السفارة الإيرانية في محلة بئر حسن“ في عام ٢٠١٣ (انظر S/2014/296).

٣١ - واستمرّ كذلك وجود الجماعات المسلّحة الفلسطينية خارج المخيمات. فرغم القرار الذي اتُخذ في عام ٢٠٠٦ ضمن سياق الحوار الوطني، وتم التأكيد عليه في جلسات الحوار الوطني اللاحقة، بشأن نزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات في غضون فترة ستة أشهر، لم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد والتابعة لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وتنظيم فتح الانتفاضة.

٣٢ - وواصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) جهودها الرامية إلى تقديم الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، في ظل النقص الخطير في التمويل. وقد حضرتُ مؤتمر الأونروا لإعلان التبرعات المعقود في نيويورك في ٢٥ حزيران/يونيه، حيث أعربت الجهات المانحة عن دعمها القوي لكفالة استمرارية عمل الوكالة. وكانت الولايات المتحدة قد قرّرت في ٣١ آب/أغسطس وقف كل تمويلها للوكالة. وجرى ضمان التزامات إضافية في اجتماع وزاري عُقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وقد حضرته أيضا، حيث أُعيد التأكيد كذلك على الدعم القوي لعمل الوكالة. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، كان العجز الإجمالي في ميزانية الوكالة قد انخفض إلى ٦٤ مليون دولار.

ثانيا - الملاحظات

٣٣ - مرّت خمسة أشهر تقريبا منذ أن عُيِّن سعد الحريري في منصب رئيس الوزراء المكلف. وفي حين أني أُحيط علما باستمرار الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة جديدة، فيجب على جميع المعنيين تكثيف جهودهم الرامية إلى التوصل إلى اتفاق على وجه السرعة. وهذا أمر ضروري أيضا من أجل اغتنام الفرصة للنهوض بالأولويات التي حددها لبنان والمجتمع الدولي في المؤتمرات الرفيعة المستوى التي عقدت في وقت سابق من عام ٢٠١٨ في روما وباريس وبروكسل. وبمجرد تشكيل حكومة جديدة، فإني أشجع القادة اللبنانيين على إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ التي وضعتها مجموعة الدعم الدولية للبنان في اجتماعها الوزاري المعقود في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فضلا عن الوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية الرفيعة المستوى وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كأساس لشراكة المجتمع الدولي الثابتة مع لبنان.

٣٤ - ولا يزال انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج سيطرة الدولة، مقترنا بوجود ميليشيات مدججة بالسلاح، يقوض الأمن والاستقرار في لبنان. فاحتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة حكومة لبنان ما زال يشكل مصدر قلق بالغ. وألاحظ بقلق ادعاء حسن نصرالله بأن حزب الله يمتلك أسلحة دقيقة. لذلك أكرّر دعواتي التي وجهتها إلى جميع الأطراف المعنية للإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية. وأكرر دعوتي لحزب الله وسائر الأطراف المعنية بالامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري داخل لبنان أو خارجه، بما يتماشى مع متطلبات اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومن الأهمية بمكان أن تصون الأطراف كافة هذا الاتفاق وأن تنفذ أحكامه لتجنب شبح تجدد المواجهة بين المواطنين اللبنانيين ولتقوية مؤسسات الدولة. وينبغي للدولة اللبنانية أن تكثف

جهودها لكي تحتكر لنفسها دون منازع حيازة الأسلحة وخيار استخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها. ولا زلت أحث الحكومة والقوات المسلحة اللبنانية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى من الحصول على أسلحة وبناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٣٥ - وإني أرحب بالتزام رئيس لبنان المتجدد بوضع استراتيجية للدفاع الوطني بمجرد تشكيل الحكومة. وهذا، في جملة أمور ملحة أخرى، يسلط الضوء على الحاجة إلى تشكيل حكومة في القريب العاجل. وأكرر تشجيعي السابق للرئيس على قيادة الحوار المتجدد بشأن استراتيجية الدفاع الوطني وللقادة السياسيين لدعمه في هذا المسعى. وقد حان الوقت لكي يستأنف لبنان الحوار الوطني كعملية يتولى قيادتها اللبنانيون ويأخذون بزمامها، تمشيا مع التزامات البلد الدولية. وينبغي أن يعالج أي حوار وطني الحاجة إلى جعل حيازة الأسلحة واستخدامها واستخدام القوة حكرا على الدولة.

٣٦ - والالتزام المتجدد من جانب الرئيس ورئيس الوزراء المكلف ووزير الخارجية بسياسة النأي بالنفس دلالة هامة على أن هذه السياسة لا تزال هي الركيزة الأساسية للنهج الذي يتبعه لبنان إزاء النزاعات في المنطقة. وفي الوقت نفسه، يحتاج لبنان إلى كفالة تحويل هذه الالتزامات إلى أفعال. ولا يعد انخراط حزب الله في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية انتهاكا لسياسة النأي بالنفس ومبادئ إعلان بعبدا لعام ٢٠١٢ فحسب، بل ينطوي أيضا على خطر إقحام لبنان في النزاعات الإقليمية وخطر زعزعة استقرار لبنان واستقرار المنطقة. فتدخّل حزب الله في الجمهورية العربية السورية منذ عدّة سنوات يُظهر عدم تقيده بنزع سلاحه ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة المتوخى تعزيزها بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٣٧ - ويساورني القلق أيضاً إزاء ما يتردد عن انخراط حزب الله وعن مشاركة عناصر لبنانية أخرى في القتال الدائر في أماكن أخرى في المنطقة. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشير إلى ادعاءات حكومة اليمن بشأن مشاركة حزب الله في النزاع الدائر هناك. لذلك، أناشد بلدان المنطقة التي تربطها بحزب الله علاقات وثيقة أن تشجع على تحوّل تلك الجماعة المسلحة إلى حزب سياسي مدني صرف، وعلى نزع سلاحها، وفقاً لأحكام اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما يخدم مصلحة السلام والأمن في لبنان والمنطقة على أفضل وجه.

٣٨ - كما أنّني أُدين جميع الانتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. فهي تقوِّض أيضا مصداقية المؤسسات الأمنية اللبنانية وتثير القلق وسط السكان المدنيين وأكرر أن تحليق الطائرات العسكرية الاسرائيلية فوق المجال الجوي اللبناني يمثل انتهاكا لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإنني أُجدّد الدعوات التي وجهتها إلى إسرائيل من أجل التقيّد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة شمال الخط الأزرق، وكذلك التوقّف فورا عن تحليق طائراتها داخل المجال الجوي اللبناني.

٣٩ - وتجدر الإشارة إلى عدم إطلاق النار والقصف والغارات الجوية والهجمات الصاروخية والتوغلات من الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهذا يشكل فرصة متجددة للجمهورية العربية السورية ولبنان لإحراز تقدم في ترسيم الحدود المشتركة بينهما، فيما يتعلق بسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. ويعد تحقيق ذلك أمرا بالغ الأهمية من أجل إتاحة المراقبة والإدارة السليمتين للحدود، بما يشمله

ذلك من تنقل الأشخاص ونقل الأسلحة المحتمل. وأهيبُ بجميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن انتهاكاتها للحدود وأن تحترم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

٤٠ - وقد سبق لي أن أشرت إلى أن مصلحة لبنان الوطنية، ووفقا لالتزاماته بموجب القانون الدولي، تقتضي كفالة مساءلة من يقفون وراء الأعمال الإرهابية، بما فيها الاغتيالات السياسية، وعدم السماح بالإفلات من العقاب عن أعمال العنف المرتكبة. وأشير إلى استمرار عمل المحكمة الخاصة للبنان، التي تبعث رسالة واضحة مفادها أنه لن يسمح بالإفلات من العقاب.

٤١ - وأعرب عن تقديري للجهود التي يبذلها لبنان في سبيل بسط سلطته على جميع أراضيه، بسبل منها بذل المساعي المتجددة من أجل التصدي لانعدام الأمن في سهل البقاع. وإني أرحب بخطه أمن البقاع وأشجع جميع الأجهزة الأمنية على العمل معا من أجل التصدي للتحديات المستمرة في المنطقة. كما أشجع الدولة اللبنانية على مواصلة جهودها الرامية إلى توسيع نطاق سائر الدوائر الحكومية لتشمل جميع أنحاء إقليمها.

٤٢ - وكان الدعم الذي أبدته ٣٤ من البلدان والمنظمات المانحة التي حضرت الاجتماع الوزاري المعقود في ٢٧ أيلول/سبتمبر دعما للأونروا من دواعي الارتياح، وقد عزّز الأمل في أن تتمكن الأونروا من مواصلة مهامها الحيوية. وفي لبنان، تعد خدمات الأونروا ومساهماتها عنصرا حيويا لكرامة وأمن اللاجئين الفلسطينيين. بيد أن العجز في تمويل الأونروا مستمر ويهدد استمرار الوكالة في تقديم المساعدة. وإني أشجع البلدان المانحة الأخرى علي تقديم تمويل إضافي للوكالة، التي تظل عاملا رئيسيا للاستقرار في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وفي المنطقة. وليس في بذل هذه الجهود ما يخلّ بالحاجة إلى حلّ عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن سياق تسوية شاملة في المنطقة.

٤٣ - وقد واصل المجتمع الدولي تقديم الدعم للبنان في ظل استمرار البلد في بذل الجهود لإحراز تقدم مطرد نحو إعادة مؤسساته إلى العمل بصورة كاملة. ويعد تشكيل حكومة، وهي خطوة رئيسية تالية في هذه العملية، أمرا في متناول اليد، ولكنه يتطلب من متخذي القرارات السياسية اللبنانيين أن يتحلوا بروح القيادة وأن يحددوا أولويات المصالح والاحتياجات الوطنية. وإني أعوِّل على استمرار التزام حكومة لبنان بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة التقيد التام بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وستُواصل الأمم المتّحدة بذل جهودها من أجل تنفيذ تلك القرارات وسائر القرارات المتعلّقة بلبنان تنفيذاً تاماً.